

Verfassungsänderungen: Einigkeit bezüglich der Notwendigkeit der Teilnahme an dem Referendum; grobe Diskrepanzen hinsichtlich Ablehnung und Akzeptanz

التعديلات الدستورية: اتفاق الجميع على ضرورة المشاركة في «الاستفتاء».. واختلافات «حادة» حول الرفض أو القبول

«أفريقي» لا: «حمزوي» يتحفظ على خطاب التخويف.. و«قليليني» تؤكد: الاستعجال يهدر حقوق شباب الثورة في المشاركة.. و١٥ جمعية نسوية: تكرس سلطات مطلقة للرئيس
«أفريقي» نعم: «العريان» يؤكد: الجدول الزمني يحتمل على المصريين إنكار مصالحتهم الخاصة.. و«ماضي»: سعادة بالتعديلات رغم وجود بعض التحفظات

صحفي أسس إلى أهمية إطلاق إعلان دستوري مؤقت بدلاً من توقيع الدستور الحالي، وبعثت مبرمجيتي للثلاثين المصنوع السابق لمجلس الشعب رفضها التعديلات الدستورية بالقول: «من دستور جديد يتلامح مع ما حققته مصر بعد الثورة، مستنكرة للطريقة المتبعة التي وافق بها الحزب الوطني وجماعة الإخوان المسلمين على التعديلات».

وأشارت قليليني في ندوة أقيمتها كنيسة السيدة العذراء بالزيتون مساء أمس الأول، إلى أن مثل هذا الاستعجال يهدر حقوق شباب الثورة والأغلبية الساحقة التي لم تتمكن من تنظيم نفسها في كيانات سياسية وتنظيمية تعمل في الشارع.

وفي السياق ذاته، قال الدكتور عمرو حمزوي، كبير الباحثين بمعهد كارثيجي للسلام الدولي، إن أية التعديل الدستوري تحمل مجموعة من الأخطار، كونها تعزل النخبة على مطالب الثورة، وأردى حمزوي، تحفظه على خطاب التوثيق الخاطي بشأنه مع خطاب النظام السابق في أيامه الأخيرة الذي كان يهدد المواطنين على التعديلات.

في اتجاه معين تحسب اتصالات وأقنعة بمحور الفوضى، وتسامل حمزوي، في ندوة «الأحزاب الجديدة في مصر وتعدديات المرحلة الانتقالية»، التي عقدت



عصام العريان



عمرو حمزوي

الاستقرار السياسي، مهما طالب «اتلاف شباب الثورة»، المواطنين بالذهاب إلى صناديق الاقتراع والتصويت برهض التعديلات، تأكيداً على تحقيق جميع مطالب الثورة، وأشار الائتلاف في بيان

عدم الاستقرار السياسي، وقت البين إلى أن هذه التعديلات لا تضمن انتقالاً سلمياً للسلطة المدنية بقرار كرميها للسلطة المطلقة لرئيس الجمهورية القادم، بما يؤدي إلى مزيد من عدم

اليمين الإنجليزية بشيرا مساء أمس الأول الثلاثاء، حمزوي مجتمع من كل الأثبات والتفكرات حول الثانية من الدستور ليس رفضاً للشريعة الإسلامية أو كرها في دين، لكنه رفض للثورة الدينية.

وأردى حمزوي، تحفظه على نص تعديل المادة ٧٥ في كونها لا تسمح لمصر الرضا بأزواجية جنسية، مذكراً ذلك بحالف مبادئ الحرية الشخصية وتكافؤ الفرض والمساواة.

من جانبه، قال الدكتور عصام عريانه، أستاذ الفلسفة بجامعة عين شمس، إن المواد المقترحة للتعديلات طلب بها الرئيس السابق «مبارك»، وهذا كليل برهضها، مؤكداً أن «الثورة نجحت وأسقطت النظام السابق بدموه وسياساته ودستوره»، وبالتالي يجب العمل على سن دستور جديد في ظل الشرعية الثورية، فالكلمة يجب أن تكون للشعب.

وفي سياق الراهضين التعديلات، أعلن تحالف المنظمات النسوية رفضه التعديلات الدستورية المقترحة (١١ مثله من محاولة لإحياء دستور ١٩٧١ التي سقطت بمشورته النظام لاجل الشرعية الثورية محل الشرعية الدستورية).

وذكر بيان صحف أسبوعه ١٥ جمعية نسائية أمين أن التعديلات المقترحة تعد اتفاقاً على مطالب الثورة، وتدخل البلاد في مرحلة من

كتب - هدى رضوان وعصام خليل وسندت زين الدين ومحمد الشكوري وسارة جميل، اختلقت القوى السياسية وتناطحت الجميع المثل حول التصويت لصالح التعديلات الدستورية أو رفضها في استفتاء، السبت المقبل، فيما أجمعوا على ضرورة مشاركة الجميع من المرشحين أو المرشحات في الاستفتاء، وعدم كل فريق عدداً من المبررات تراوحت بين ضرورة إنكار المصالح الخاصة في الوقت الحالي والنظر إلى مصلحة البلاد بأكمله لأن الجدول الزمني الذي أعلنه الجيش على عتق على المصريين الإسراع بالاختيار في مقابل دعوات لاستكمال طريق الثورة ومن دستور جديد بدلاً من توقيع دستور ١٩٧١ - حسب وصفهم - يستند شرعيته من الثورة، واستنكر بعضهم خطاب التخويف من مصير الفوضى، وإن الدستور القديم تكريس سلطات مطلقة لرئيس الجمهورية وهو ما يتناقض مع مبادئ ثورة يناير.

في هذا الإطار، قال خالد علي، الأمين مدير المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إن مؤيدي التعديلات يهترون موقفيهم برجع «الاستقرار»، مشيراً إلى أن الاستقرار يحدث عندما تكون هناك إرادة حقيقية لتحقيق العدالة الاجتماعية، مثمناً إرادة بحار مجتمع في كل الفئات والقطاعات حول التعديلات الدستورية.

وطالب «خالد» في الندوة التي نظمها كنيسة

بجامعة الأمريكية مساء أمس الأول، عن كيفية إسقاط نظام بعد الثورة ما لم يسقط الدستور الذي كان يخدم ذلك النظام.

كما اعتذر حمزوي على آلية الاستفتاء، وهي أن المواطنين يصوت على المواد في صورة تجميعية، ولا يوجد حق الاختيار للمواطن بالذات، بل يوافق على بعض المواد أو يرفض البعض الآخر مؤكداً أنه حتى الآن لم تقرا التصور النهائية للتعديلات الدستورية.

وفي الجهة المقابلة، قال الدكتور عصام العريان المتحدث الرسمي باسم جماعة الإخوان المسلمين إن الدستور لم يسقط، منذ الثورة ولكنه مقل بقرار من الجيش الذي أصبح شريكاً في الثورة - على حد قوله - مشيماً أنه لا يوجد من يتحدث باسم الثورة ولكننا نضد جدول زمني معين يحتم عليه إنكار الذات والمصلحة الخاصة، والنظر إلى البلد بأكمله، وأكد العريان في ندوة الجامعة الأمريكية أن جماعة الإخوان لا تريد نظاماً يتهمس حتى يحصل على أغلبية مطلقة، مشيراً إلى رغبا «الإخوان» في تبنى خريطة سياسية قوية يقو.

هذا الأجران يدور سياسي قوي، ومن جانبه، قال أبوالمعالء ماضي، مؤسس حزب الوسط، إن التعديلات يوافق على التعديلات رغم وجود بعض التصحيح ولكنها تشعر بالسعادة لأن نتائج الاستفتاء «كيسب معرفة مسبقاً».